علاقة السياسة المالية للدولة الرستمية بمؤشرات أمنها الاقتصادي

خلال فترة ازدهارها 160 . 240هـ/ 777 . 854م

The relation of the rostomid state policy with its economic security indicators during its prosperity period 160 – 240 ah / 777 – 854 ad

العمري فايزة[1]
جامعة علي لونيسي . البليدة 2
مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور جامعة يحيى فارس المدية.
ef.lamri@univ-blida2.dz
د. حميدي مليكة
جامعة علي لونيسي . البليدة 2
Hamidi.malika16@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/12/05 القبول 2021/08/17 النشر على الخط 2022/04/15
Received 05/12/2020 Accepted 17/08/2021 Published online 15/04/2022

ملخص:

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات التاريخية ذات البعد الاقتصادي، فهو يعالج جزئية هامة من تاريخ الدولة الرستمية، تتعلق بسياستها المالية كنموذج من نماذج الاقتصاد الاسلامي، وعلاقتها بتحقيق الأمن الاقتصادي الذي ضمن لها التطور والازدهار في فترة وجيزة ذكرتها المصادر التي أرخت لهذه الدولة بكثير من الدهشة والانبهار.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية . الدولة الرستمية . أمنها الاقتصادي . فترة ازدهارها

Abstract:

This research is related within the historical studies with an economic dimension. It deals with an important part of the Rostomid State History, related to its financial policy as a model of Islamic Economics, and its relationship to achieve economic security, which guaranteed its development and prosperity on a short period of time. This fact mentioned by the sources that left this country with a lot of astonishment and dazzle.

Keywords: Fiscal policy – The Rust amid State – economic Security – flowering period.

[1] المؤلّف المراسل: **فايزة العمري** البريد الإلكتروني المهني: **ef.lamri@univ-blida2.dz**

1. مقدمة:

من أكبر التحديات التي واجهت و تواجه الدول و الحكومات في الماضي و الحاضر قضية " الأمن الاقتصادي " . و إن كان توظيفه كمصطلح لم يكن قد استعمل في العصور الإسلامية الوسطى، إلا أن مضمونه كان حاضرا في الحياة الاقتصادية آنذاك، واذا كان ليس بالسهولة أبدا تناول هذا الموضوع وإسقاطه على إحدى فترات العصر الوسيط نظرا لضرورة اعتماد مثل هذه الدراسات على علوم أخرى كعلم الإحصاء الذي يتطلب أرقاما و معطيات دقيقة، و هو ما لا توفره لنا مصادر التاريخ الوسيط، والتي اكتفت في غالب الأحيان بسرد معلوماتها في قالب وصفي يفتقر إلى الأرقام إلا فيما ندر، فانه أيضا ليس أمرا مستحيلا، متى توفرت لدينا المعطيات والتقارير الكافية لبلوغ ما أمكن من حقائق في هذا الموضوع.

و كمحاولة منا لإسقاط موضوع الأمن الاقتصادي على الدراسات التاريخية ،اخترنا الفترة الممتدة من 160-الى- 240 هـ من حياة الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط، ذلك لكون تجربة الدولة الرستمية في هذه الفترة تعد من أروع النماذج في تجسيد سياسة مالية وفق المنهج الإسلامي، والتي كانت لها نتائج مبهرة على اقتصاد الدولة بشكل عام و هو ما عبرت عنه المصادر بمختلف الأوصاف و المعلومات التي تدخل في مضمون مفهوم الأمن الاقتصادي للدولة. وعليه؛ كان وقوفنا في هذه الدراسة على اشكالية العلاقة بين السياسة المالية للدولة الرستمية وبين مؤشرات أمنها الاقتصادي خلال مرحلة ازدهارها الممتدة من سنة 160 الى 240 هجري.

2. تحديد مفهوم السياسة المالية والأمن الإقتصادي:

1.2 مفهوم السياسة المالية:

يقصد بمصطلح السياسة المالية في اللغة القيام على الشيء بما يصلحه[1] وهي في المعنى الإصطلاحي << القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأموال وحياطة الرعية بما يصلحها لطفا وعنفا >>[2]. وعليه فالسياسة المالية هي تلك القوانين والقرارات المتخذة من طرف الدولة لرعاية وتسيير شؤون المال ،كما تعتمد الدولة في سياستها المالية على أداتين رئيسيتين هما: " الإيرادات" و" النفقات" وذلك بإشرافها على << عملية تحديد المصروفات والإيرادات العامة ثم تحصيل وتدبير الأموال العامة وتولي أمور إنفاقها >>[3]وفق مبادئ كل دولة. وبالنسبة للدول الإسلامية يكون استخدام الإيرادات والنفقات << في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال>>[4] فالسياسة المالية في الإسلام تعتبر فرعا من فروع السياسة الشرعية، وتشمل جميع القرارات المتعلقة بالمال تحصيلا وإنفاقا، والتي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه لتحقيق أهداف معينة.

---

[1]- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم بن علي بن احمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور: لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، د. ط، د.ت، ص 2149.

[2]- محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق ، القاهرة، ط1، 1993، ص 299.

[3]- قطب إبراهيم محمد: النظم المالية في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1996، ص 191.

[4]- سعد بن حمدان اللحياني: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1997، ص 194.

وقد لخص الطرطوشي مفهوم السياسة المالية الرشيدة للدولة الحاكمة في معرض حديثة عن المال بقوله: << ومن حقه أن يؤخذ ويوضع في حقّه ويمنع من سرف ولا يؤخذ من الرعية إلا ما فضل عن معاشها ومصالحها ثم ينفق ذلك في الوجوه التي يعود عليها (أي الدولة) نفعها >>[1] يعني تحصيل المال من المصادر الشرعية بأخذ الحقوق فقط دون اعتداء على أموال الناس، ثم إنفاقه في الأوجه المشروعة التي تعود بالنفع على الدولة.

2.2 مفهوم الأمن الاقتصادي

– الأمن في اللغة: ضد الخوف ويقال أمن أمنا أي أطمأن ولم يخف فهو آمن، وأمن البلد أي أطمأن فيه أهله.[2]

– والاقتصاد في اللغة: من القصد، وهو العدل. والقصد بين الإسراف والتقتير، يقال فلان مقتصد في النفقة[3] وفي المعنى الاصطلاحي الاقتصاد هو << علم تدبير الثروات والأموال الفردية والجماعية ادخارا وتنمية وتوزيعا، على نحو من الاستقامة والتوازن الذي يتوسط بين الإسراف والتقتير وبين المغالاة والتقصير وبين الإفراط والتفريط >>[4] ، وعليه فإن الأمن الاقتصادي يقصد به << البعد الاقتصادي للأمن، والذي يهدف إلى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن وحماية المصالح الاقتصادية، وهو جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها مفهوم الأمن البشري الذي يقصد منه التحرر من الخوف والحاجة >>[5]. وبالتالي فهو حالة الاطمئنان التي يعيشها الفرد أو الجماعة نتيجة ضمان جملة الاحتياجات المادية الضرورية للحياة مثل : الطعام، اللباس، والسكن، وعكسه الخوف وعدم الاطمئنان والاضطراب نتيجة عدم ضمان هذه الاحتياجات، اذن؛ الأمن الاقتصادي هو << حماية الفرد من الفقر وشعوره بالطمأنينة وعدم الخوف من احتياجه المادي >>[6]. والدولة إذا ضمنت للرعية احتياجاتهم المادية الأساسية في الأحوال العادية أو الاستثنائية كالحروب والكوارث تكون قد حققت أمنها الاقتصادي والعكس صحيح.

3. أهم إستراتيجيات السياسة المالية للدولة الرستمية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي:

3. 1: الاكتفاء بالضرائب الشرعية وتجنب المعاملات المحرّمة:

إن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها من تاريخ الأئمة الرستميين هي أن البيت الرستمي قبل أن يكون بيت حكم وسيادة، كان بيت فقه وعلم ودين، اجتهد أفراده في تطبيق الشريعة الإسلامية والالتزام بالضوابط الشرعية من منظور المذهب الإباضي الأقرب في اعتداله إلى مذهب أهل السنّة، يظهر ذلك في حرص الأئمة على اجتناب المعاملات المالية المحرّمة، والتورع عن أموال الرعية واكتفائهم بفرض الضرائب الشرعية، ومن مظاهر اجتناب الأئمة للمعاملات المحرّمة إقدام الإمام عبد الوهاب على منع ابنه أفلح من

---

[1]– أبي بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي: سراج الملوك، ص 123.

[2]– محمد بن يعقوب الفيروز آبادي : القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 1176، أنظر أيضا: ابن منظور: المصدر السابق، ص 141.

[3]– زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، تحقيق حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، د.ط، 2001، ص 466.

[4]– محمد عمارة: المرجع السابق، ص 59.

[5]– محمد مصطفى شعيب: الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد4، أفريل، 2016، ص 64.

[6]– عبد الواحد حميد الكبيسي، صبري بردان لحياني: الإرشاد والتوجيه التربوي، دراسات وبحوث، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 284.

الخروج لتجارة مع بلاد صوصو (كوكو) فقط لأنه ناقشه في مسائل الربا والبيع والشراء فغفل أفلح عن مسألة وأجاب فيها بخلاف الواقع فقال له والده << ارجع يا أفلح عما قصدته حتى تستعد لهذا الأمر وإلا أطعمتنا الحرام من حيث لا ندري >>[1]،كما اكتفى الأئمة الرستميون في سياستهم المالية بفرض الضرائب الشرعية واجتناب ما سواها من المغارم والمكوس، وقد كان لهذه السياسة آثار إيجابية ودور هام في تحقيق الأمن الاقتصادي، ذلك أن كثرة المغارم والمكوس من أكبر معوقات الاقتصاد لكونها من أقوى أسباب الكساد بالأسواق.

كما تؤدي المغارم إلى تراجع نسبة الإنتاج ونقص العمارة بسبب تقاعس الطاقات المنتجة عن العمل هربا من الضرائب فترتفع الأسعار، ويؤدي ذلك إلى حدوث ما يسمى في عصرنا الحالي " بالتضخم"[2] الذي يحول دون تحقيق الدولة لأمنها الاقتصادي. وقد عبرّ ابن خلدون عن ذلك بقوله: << اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم ، وإذا ذهبت آمالهم من اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك >>[3] .وقد تبين من خلال ما أوردته المصادر أن الدولة الرستمية خلال فترة الدراسة لم تكن دولة مغارم، ويرجع الدكتور جودت عبد الكريم يوسف سبب اكتفاء هذه الدولة بالموارد الشرعية فقط في سياستها المالية إلى كونها << دولة داخلية وليس لها سياسة توسعية ولا تقوم بجهاد بل قانعة بما هي عليه >>[4] كما ترجع أسباب هذا الاكتفاء من وجهة نظرنا إلى ما كان عليه الأئمة أنفسهم من تقوى وورع وعلم بالأحكام الشرعية ورفق بالرعية، وبأهل المذهب الإباضي قاطبة، ولا أدل على ذلك من رفض الإمام عبد الرحمن للمعونة الثانية وكان رأيه << أن ترجع إلى أربابها فهم أحوج إليها >>[5] حيث أشفق على أهل مذهبه بالمشرق، كإشفاقه على رعيته، وهو حال من تبعه من الأئمة، فقد عرف الإمام أفلح أيضا بحسن سيرته ورأفته بالرعية[6] وسنذكر فيما يلي أهم الموارد الشرعية للدولة الرستمية ودورها في تحقيق الأمن الإقتصادي.

الزكاة: وقد وردت أيضا تحت مسّمى الصدقة. يقول الماوردي << الصدقة زكاة والزكاة صدقة، يفترق الإسم ويتفق المسّمى، ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها >>[7]. فهي الضريبة الشرعية الوحيدة الواجبة على المسلمين بنص قرآني، التي ذكرها الشارع

---

[1]– سليمان باشا الباروني: الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، مراجعة محمد علي الصليبي، ، دار الحكمة، لندن، ط1، 2005، ص 248– 249.

[2]– التضخم: هو مصطلح مستحدث يدل على معان من جملتها الحالة التي ترتفع فيها الأسعار إلى الحد الذي يفقد النقود قيمتها، ولم يسبق لفقهاء المسلمين استخدامه، ولكن في الزمن المعاصر حاولوا توظيفه لكون مضمونه واقع في الحياة الاقتصادية الإسلامية، عبد الرزاق وورقية: التطور المصطلحي في الإقتصاد الإسلامي، جامعة سيدي أمحمد بن عبد الله، فاس، المغرب،ص 573.

[3]– عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط،2001، ص 353– 354.

[4]– جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9– 10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 389.

[5]– أبي زكريا يحي بن أبي بكر: سيرة الأئمة وأخبارهم، تحقيق وتعليق إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1979، ص 54.

[6]– نفسه، ص 96.

[7]– أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار قتيبة، الكويت، ط1، 1989، ص 145.

الحكيم وحدّد مصادرها ومصارفها، فالزكاة عبارة عن << نظام مالي إسلامي وفق قانون إلزامي وإنفاقها على مستحقيها وفق قانون إلزامي أيضا >>[1] وعلى الإمام أو الحاكم أن يقاتل من امتنع عن أدائها.

يمكن القول أن الزكاة كانت أهم مورد مالي للدولة الرستمية، وكان الإمام يعين مجموعة من العمال لتحصيلها والسعي في جبايتها من مختلف ربوع الدولة، وسماهم ابن الصغير بأهل الصدقة[2]. وربما امتنع بعض الناس عن دفعها للأئمة بحكم الاختلاف المذهبي إذ ضمت الدولة الرستمية أخلاطا من الناس من شتى المذاهب كالواصلية، والصفرية، والمالكية إضافة إلى الخارجين عنها كالنكّار، الأمر الذي استدعى في بعض الأحيان خروج أصحاب النفوذ في الدولة لجباية أموال الزكاة. فقد أخرج الإمام عبد الوهاب حفيده ابن ميمون ساعيا، وقد وصل في طلب الزكاة إلى مضارب النكّار[3] وهم قتلة أبيه، وكانت له معهم موقعة عظيمة. أما بالنسبة لباقي أقاليم الدولة فقد تولى جمع الزكاة فيها ولاة و عمّال الأئمة على تلك الأقاليم، والذين حرصوا على جمعها ولو بالقوة وهذا ما دل عليه قول الشماخي عن أبو يونس وسيم النفوسي التمزيني عامل الإمام أفلح على قنطرارة أنه كان يطلّع من << أشرف موضع حيث يسمعه الأقصى والأدنى فينادي لا فرار من الصدقة والفار من الصدقة يؤذى، ويكرر ذلك >>[4].

لقد كان لمورد الزكاة دور كبير في تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة الرستمية منذ بداياتها، وهذا نظرا لخصائص الزكاة المتعددة. فالزكاة ليست محددة بوقت معين، إنما يكون تحصيلها على مدار السنة بحسب الوقت الذي يجني فيه كل شخص فائدة ماله، وهذه الإستمرارية في تحصيل أموال الزكاة تساهم في القضاء على الركود الاقتصادي. كما تساهم أموال الزكاة المدفوعة نقدا في دعم استقرار الأسعار واجتناب التضخم، وبالتالي إعفاء السلطات من إصدار نقود جديدة.وعلى ذكر النقود، نشير هنا إلى أن النقود الرستمية كانت تتمثل أساسا في الدينار والدرهم[5] حسب الإشارات التي أوردها ابن الصغير، إضافة إلى وجود عملات أخرى دخلت حيز التعامل في أسواق الدولة الرستمية كعملة الإمارات السليمانية المتواجدة على أراضي المغرب الأوسط، وبعض عملات الدول المجاورة مثل الأغالبة وأموي الأندلس وغيرهم وهو ما يطلق عليه بالنقد المتوازي أو اختلاف العملة[6].

وبما أن الزكاة عبارة عن تحويل نسب مالية من الأغنياء إلى الفقراء فيؤدي ذلك بالضرورة إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك عند هذه الفئة وبالتالي زيادة الطلب على السلع فيزيد الإنتاج بصورة آلية لاسيما إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية التي يستخدمها الفقراء وهي حسب إشارة ابن الصغير[7] تتمثل في:

---

[1]- رفعت العوضي: من التراث الاقتصادي للمسلمين، مطبعة رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ص 196.

[2]- ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، الجزائر، د.ط، د. ت، ص 35.

[3]- أبي زكريا يحي بن أبي بكر : المصدر السابق، ص 64.

[4]- أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي: كتاب السير، تحقيق أحمد بن سعود السيابي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ط،1987، ج1، ص 168- 169.

[5]- بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية 160- 296هـ/ 777- 909م- دراسة في الأوضاع الإقتصادية والحياة الفكرية، نشر جمعية التراث، القرارة، ط2 ، 1993،ص 181- 182.

[6]. بلعربي خالد: التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ضمن كتاب النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين الى نهاية الزيانيين 160 . 962هـ / 777. 1554م، اشراف فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2014، ص 163 . 164.

[7]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 35.

(الطعام): الذي ذكر أنه كان يخزن في الأهراء، فهو لا يتعدى أن يكون عبارة عن حبوب جافة كالقمح والشعير، وكذلك (الزيت): وهي مادة إستهلاكية أساسية ويقصد به زيت الزيتون الذي كان ينتج بكثرة في بلاد المغرب الإسلامي قاطبة، وقد كان من أرخص السلع في الأسواق[1] .

ثم (اللباس): وقد ركز ابن الصغير على ذكر الألبسة الصوفية وهي من الإنتاج المحلي نظرا لتوفر مادة الصوف ورخص أسعارها مقارنة بغيرها، فيقول أن الإمام عبد الرحمن بن رستم كان إذا اجتمعت إليه أموال الزكاة << صرف الطعام إلى الفقراء >>[2] . أما أموال الزكاة المدفوعة نقدا فيدفع منها أجور القائمين على تحصيل الزكاة وسمّاهم " أهل الصدقة". ثم يقتني بما تبقي من ذلك المال السلع الاستهلاكية الضرورية التي ذكرناها، << ثم أمر بجميع ما تبقي من مال الصدقة فاشترى منه أكسية صوف وجبابا صوف وفراء وزيتا، ثم دفع في كل أهل بيت بقدر ذلك >>[3] وتتكرر هذه العملية كلما اجتمعت إليه أموال الزكاة على اختلاف أصنافها (نقد، غلة وثمار، وسوائم) الأمر الذي جعل من الزكاة أداة فعالة في محاربة الفقر، ودعم الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعد من أهم مظاهر الأمن الاقتصادي.

والمؤكد أن عملية توزيع الزكاة لم تكن مقتصرة على مدينة تيهرت مركز الإمامة فقط، إنما يتم توزيعها في جميع ولايات الدولة. ذلك أن الاباضية يرون << أن لا تخرج الزكاة من بلد إلى آخر وأهل بلدها أحق بها ولو كانوا فساقا إن كانوا لا يجعلونها في معصية >>[4].

العشور:

يقصد بالعشور << ضريبة ورسوم تؤخذ على الأراضي التي يزرعها المسلمون وعلى أموال وعروض تجارة أهل الحروب وأهل الذمة الماريّن بها على ثغور البلاد الإسلامية >>[5].

والظاهر أنه في أيام الأئمة الرستميين كان أهل الصدقة (السعاة) يقبضون ضريبة العشر إلى جانب ضريبة الزكاة فقد ذكر ابن الصغير أنه في امامة ابن رستم كان << أهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أوان الطعام فيقبضون أعشارهم في هلال كل (.....) من أهل الشاة والبعير، يقبضون ما يجب على أهل الصدقات لا يظلمون ولا يظلمون >>[6] . ويدل نص ابن الصغير على على أن جباية العشور كانت من المحاصيل الزراعية كما أن الأئمة الثلاثة الأوائل التزموا بالعدل، ولم يشتط أحد منهم في جباية العشور، ففي عهد ابن رستم قال ابن الصغير عن السعاة أنهم لا يظلمون ولا يظلمون.و كذلك في عهد عبد الوهاب بدليل أنه لم

[1]- مجهول: كتاب المعلقات في أخبار وروايات أهل الدعوة، تحقيق الحاج سليمان بن إبراهيم بابزيز الوارجلاني، وزارت التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط1، 2009، ص 82.

[2]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 35.

[3]- نفسه، ص 36.

[4]- جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص 393.

[5]- نفسه، ص 402.

[6]- ابن الصغير، المصدر السابق، ص35.

يطعن عليه أحد في سيرته وكذلك بالنسبة للإمام أفلح، فحتى الشراة لم تكن <<تطعن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره >>[1]

وبما أن عائدات العشور كانت توزع مثل عائدات الزكاة على السعاة والفقراء والمساكين فإن دورها في تحقيق الأمن الاقتصادي يدعم دور الزكاة في ذلك، بحسب ما أسلفنا ذكره عن الزكاة.

الجزية والخراج:

تعتبر كل من << الجزية والخراج حقّان أوصل الله سبحانه وتعالى المسلمين إليهما من المشركين >>[2]، وقد جبا الرستميون منذ بداية دولتهم أموال الجزية والخراج بدليل ما ذكره ابن الصغير عن الإمام عبد الرحمن، أنه كان << ينظر إلى ما اجتمع من مال الجزية وخراج الأرضين وما أشبه ذلك ....>>[3]. وكان للإنتماء المذهبي تأثير في تحصيل مورد الخراج فأهل جبل نفوسة مثلا، وعلى بعدهم من تاهرت مركز الإمامة كانوا << لا يؤدون خراجا إلى سلطان ولا يعطون طاعة إلا إلى رئيس لهم بتاهرت وهو رئيس الإباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم >>[4] ، وكانت مصارف الجزية والخراج مهمة جدا لتحقيق الأمن الإقتصادي، من حيث أنها كانت تغطي نفقات موظفي الدولة، فالإمام ابن رستم كان <<يقطع لنفسه وحشمه وقضاته وأصحاب شرطته والقائمين بأموره ما يكفيهم في سنتهم ثم إن فضل فضل صرفه في مصالح المسلمين >>[5]، ومن هذه المصالح << بناء المساجد والطرقات والأسواق >>[6]. وكما حرص الأئمة على العدل في الرعية بعدم الاعتداء على أموالهم، قد حذا حذوهم بعض ولاتهم على الأقاليم، فهذا أبو يحي زكرياء الأرجاني القاضي، قدم نفوسة حاكما << وتولد له ولد فجمع اليهود له أربعين دينارا فقالوا خذها خرصا لولدك فقال لو قدرت أن أصونكم لأخذت الجزية، فأبى أن يقبلها وأطعمهم عنبا وانصرفوا ، قالوا ما رأينا مثل هذا البلاد لا يطمع سلطانها في أموال الناس >>[7].كما نشير هنا إلى مورد آخر لبيت المال الرستمي وقد سماه الشماخي بالوصايا. وهي الأموال التي كان يرسلها أهل الدعوة بجبل نفوسة إلى تيهرت << لنفع بيت مال المسلمين ولنفع أرباب الوصايا >>[8].

2.3 : مكافحة الفقر:

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يعتمد أساسا على محاربة ظاهرة الفقر ومحاولة القضاء على مظاهره بتوفير الكفاية للفقراء والمعوزين، وهذا لأن الفقر من أسوأ الآفات التي قد تعصف بالدول سواء في القديم أو في العصر الحاضر، فتأثيراتها تمتد إلى جميع مناحي الحياة

---

[1]- نفسه، ص 49.

[2]- الماوردي: المصدر السابق،181.

[3]- ابن الصغير، المصدر نفسه، 36.

[4]- أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح الشهير باليعقوبي: البلدان، تحقيق محمد أمين ضنّاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 185.

[5]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 36.

[6]- بحاز إبراهيم بكير: المرجع السابق، ص 243.

[7]- الشماخي: المصدر السابق، ص 207.

[8]- نفسه، ص 154.

السياسية والاجتماعية وبالأخص الاقتصادية حيث يهدد الفقر اقتصاد الدولة نظرا لما ينتج عنه من عوارض كالأمراض والأوبئة، سوء التغذية، انتشار السلب والنهب وبالتالي انعدام الأمن بشكل عام، لذلك تعتبر مكافحته أهم خطوة للسير نحو تحقيق الأمن الاقتصادي المنشود. وقد عرف المجتمع الرستمي ظاهرة الفقر في البدايات الأولى للدولة وهذا ما دل عليه كلام إمامهم عبد الرحمن عندما برّر رفضه للإعانة الثانية من أهل المشرق وكان قد قبل منهم في المرة الأولى، فقال: << إنما كنا قبلنا ما قبلنا منهم في أول بدء أمرهم للحاجة التي كانت بنا إليه والفاقة التي لزمت عوام إخواننا >>[1] ولا بد أن ما عانته منطقة المغرب الأوسط من حروب وفتن شنها الخوارج ضد الولاة أثرت على أوضاعهم الاقتصادية . إذن فإن بدايات مكافحة الفقر في عهد عبد الرحمن بن رستم كانت بعد حصوله على الإعانة المالية من إخوانه بالبصرة، وبفضل سياسته المالية الرشيدة في انفاقها حيث ركز اهتمامه على جانبين حسب ما أشار به أهل مشورته:

(تحقيق الاستقرار لدولته الناشئة وهذا بدعم وتموين القطاع العسكري. وتحسين المستوى المعيشي للفقراء والمساكين خاصة من أهل مذهبه.) يقول ابن الصغير أنه جعل << ثلثا في الكراع وثلثا في السلاح وثلثا في فقراء الناس وضعفائهم >>[2]، وقد حرص الإمام عبد الرحمن طوال مدة إمامته على تأمين الحاجات الأساسية (الطعام واللباس) لهذه الشرائح، وقبل ذلك اعتنى بإحصاء أعداد الفقراء لضمان التوزيع العادل لها. وعليه فقد أنشأ ابن رستم الأهراء لإطعام الناس[3]. ودفع إليهم نصيبهم من أموال الزكاة .يقول ابن ابن الصغير أنه << أمر بإحصاء من في البلد وفيما حول البلد ثم أمر بإحصاء الفقراء والمساكين، فإذا علم عددهم أمر بإحصاء ما في الأهراء من الطعام، ثم أمر بجميع ما بقى من مال الصدقة فاشترى منه أكسية صوف وجبابا صوفا وفراء وزيتا ثم دفع في كل أهل بيت بقدر ذلك، ويؤثر بأكثر ذلك أهل الفاقة من مذهبه >>[4]وقد أثمرت هذه السياسة الرشيدة في عهده خلال ظرف وجيز، ففي غضون سنتين أو ثلاث سنوات من حصوله على إعانة أهل المشرق، تغيرت أوضاع اباضية المغرب الأوسط من الفقر إلى الغنى، ومن البداوة إلى التمدن والحضارة لدرجة أذهلت الوفد القادم من المشرق ومعه إعانة ثانية والتي رفضها الإمام عبد الرحمن بسبب تحسن أوضاعهم بحسب قوله << وأما الآن فكلنا ولله الفضل خاصتنا وعامتنا وبيت مالنا في غنى عن الإعانة >>[5].

وكذلك سار الإمام عبد الوهاب في الرعية بسيرة أبيه فلم << ينقم عليه أحد شيئا في أحكامه وسيرته إلى أن حدث خروج ابن فندين عليه >>[6]، والظاهر أن ابن فندين وفتنته لم تؤثر على الجانب الاقتصادي كثيرا، فقد ورث عبد الوهاب ملكا ضخما، ثم

[1]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 34.
[2]- نفسه، ص 31.
[3]- نفسه، ص35.
[4]- نفسه، ص 35- 36.
[5]- الباروني: المصدر السابق، ص 146.
[6]- ابن الصغير، المصدر السابق، ص 154.

بلغت الدولة في عهده أوج قوتها، حتى وصفه ابن الصغير أنه << كان ملكا ضخما وسلطانا قاهرا >>[1]. ذلك أن عبد الوهاب نفسه كان << كثير المال ممن اتسعت عليه الدنيا، وسببه أنه كان في أيام أبيه رحمه الله تاجرا >>[2].

ولم يخالف الإمام أفلح سيرة آبائه، حيث اعتنى بتحسين ظروف الفقراء خاصة أثناء الأزمات، يقول ابن الصغير أنه << بنى الجفان وأطعم فيها أيام الجفان >>[3]. ويمكن القول أن الدولة الرستمية في عهد أفلح بلغت الغاية في تحقيق أمنها الاقتصادي بقضائها على ظاهرة الفقر وتحسين الظروف المعيشية لجميع السكان، فالناس في عهد أفلح تجاوزوا مرحلة الاحتياج إلى مرحلة الترف والتنافس فيما بينهم في إبدائه كتنافسهم في البنيان[4] وقد شمل الرخاء جميع سكان الدولة الرستمية حضرا وبدوا، واكتسبوا أموالا كبيرة،[5] لدرجة أثارت مخاوف الإمام أفلح على نفسه،وعلى ملكه. [6]

3 . 3 : تثمير الأموال وعمارة الأرض:

لا يمكن أن تقوم للاقتصاد قائمة دون أن تشتغل الأيدي في عمارة الأرض وتثمير الأموال ونبذ البطالة[7] إلا أن ذلك كله موقوف موقوف على السياسة المالية للدولة، فكلما كانت سياسة عادلة زادت عمارة الأرض وزاد الإنتاج فتزيد الوفرة في الجباية، وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون في قوله: << واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدّر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان >>[8] فالعدل يؤدي إلى العمل الذي هو نقيض البطالة، والذي تكون به عمارة الأرض أما افتقاد العدل فمؤداه خراب الأرض. يقول الغزالي: << وخراب الأرض من شيئين : أحداهما عجز الملك، والثاني جوره >>[9]. وقد شاع عن الأئمة الرستميين الرستميين عدلهم في الرعية وحسن سيرتهم، فانعكس ذلك على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي كالفلاحة والصناعة والتجارة حسب ما أشارت إليه المصادر، ففي عهد عبد الرحمن بن رستم تحسنت أحوال الناس بعد استفادتهم من اعانة أهل المشرق فشرعوا في << إحياء الموات وغرس البساتين وأنواع الأشجار وإجراء الأنهار وسوقها من مكان إلى مكان واتخاذ المطاحن عليها والمستغلات >>[10] .كما شجع الإمام عبد الوهاب النشاط الفلاحي، حتى أنه صرف همم الخارجين عنه إلى ذلك فقد <<

---

[1]- نفسه، ص 37.

[2]- أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي: كتاب السير، تحقيق أحمد بن سعود السيابي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ط، 1987، ج1، ص 139.

[3]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 52.

[4]- نفسه، ص 52.

[5]- نفسه، ص 56.

[6]- نفسه، ص 56- 57.

[7]- البطالة: بكسر الباء وفتح الطاء ممدودة: هي الكسالة المؤدية إلى أهمال المهمات، والبطال: نقيض العامل، محمد عمارة: المرجع السابق، ص 92- 93.

[8]- ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص 472.

[9]- أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي: التبر المسبوك في نصيحة الملوك، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص 52.

[10]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 31، الباروني: المصدر السابق، ص 141.

كتب إلى نفوسة الراحلين من الجبل كتابا وهم الخارجون عنه (.....) كتب إليهم كتابا مع عامله عليهم، وأقطع لهم أرضا كثيرة، وهي هذه الحدود التي ذكر: بازدقلورية إلى تنوجدت، إلى قبر الصّياد، إلى فج المصابيح، إلي زيتونة العصافير لنا وللمسلمين، أغرسوا فيه بأمرنا واحرثوا فيه بإذننا >>[1] ثم بلغ النشاط الفلاحي في عهد أفلح قمة الازدهار حسب ما فهمناه من كلام ابن الصغير بقوله<< وعمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات >>[2].

أما بالنسبة للصناعة والنشاط الحرفي فقد انتعش هو الآخر، يقول الباروني أن الرستميين عقب استفادتهم من الإعانة المالية في عهد ابن رستم << تفننوا في الصنائع >>[3].وكما اتجه البعض إلى الفلاحة، اشتغل البعض الآخر << في العمارة والبناء >>[4] ولابد ولابد أن أشغال البناء قد رافقتها العديد من الصنائع الأخرى التي تغذي احتياجات أشغال البناء العمراني. وكذلك ازدهرت صناعات أخرى نظرا لتوفر المواد الأولية على رأسها الصناعات النسيجية << فاشتهرت تاهرت بصناعة المنسوجات على اختلاف أنواعها الصوفية والكتانية والحريرية لتوفر خامات الصوف والكتان من المراعي والمزارع، واشتهرت مدينة قابس بصناعة دبغ الجلود بالقرظ، كما تعددت المناجم التي أمدت الصناع بحاجاتهم ولوازم صناعتهم مثل معدن الحديد في وهران، والحديد مع الزئبق بجبل أرزوا[5] .

وقد اشتهر عهد الإمام أفلح بالصنائع والعمائر العظيمة فقد << شمخ في ملكه وأبتنى القصور واتخذ بابا من حديد وبنى الجفان >>[6]. وتبعته رعيته في أعمال البناء والتعمير، فتنافسوا فيه << حتى أبتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة وأجروا الأنهر >>[7].

أما عن التجارة، فيمكن القول أنها كانت أهم نشاط اقتصادي بالدولة الرستمية منذ عهد الإمام عبد الرحمن، وذلك أنه اشتهر بحسن السيرة والعدل في الرعية وانتشار الأمن والرخاء في ربوع دولته، فكان ذلك سببا رئيسيا لاستقطاب أصحاب الأموال من كبار التجار نحو مدينته حيث << أتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار، فقال ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وبنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله >>[8]، كما كما أفضى الاستقرار السياسي للدولة الرستمية الى تأمين سبل التجارة فاستعملت << السبل إلى بلد السودان وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة >>[9]، فانتعشت التجارة الخارجية. وإضافة إلى تاهرت كانت مدينة وارجلان من

---

[1]- الشماخي: المصدر السابق، ج1، ص 352.

[2]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 49.

[3]- الباروني: المصدر السابق، ص141.

[4]- ابن الصغير: المصدر نفسه، 31.

[5]- محمد عيسى الحريري: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160هـ – 296هـ) ،دار القلم ، الكويت، ط3، 1987، ص 232.

[6]- ابن الصغير: المصدر نفسه،ص 52.

[7]- نفسه، ص 52.

[8]- نفسه، ص 31.

[9]- نفسه، ص32.

أعظم المدن التجارية فقد كان فيها << قبائل مياسير وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة وبلاد ونقارة (لعلها هكارة) فيخرجون منها التبر ويضربونه في بلدهم باسم بلدهم >>[1].كما كانت قبيلة هوارة تتاجر مع السودان فيدخلون إليها << بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال من النحاس الأحمر الملون والأكسية وثياب الصوف والعمائم والمآزر وصنوف الزجاج والأصداف والأحجار وضروب من الأفاويه والعطر وآلاف الحديد المصنوع >>[2].

3 . 4 : سياسة حسن الجوار وحفظ الأمن وأثرها على الإقتصاد:

اتبع الرستميون منذ بداية دولتهم سياسة حسن الجوار فقد لجأ الإمام عبد الرحمن بن رستم إلى موادعة جيرانه حتى يأمن شرّهم، فلم تكن له طموحات توسعية إنما << مال إلى الدعة وجنح للسلم راكنا في ذلك إلى إستجلاب الخواطر واستعمال المجاملة مع المتخامين لحدوده >>[3] ، وقد كاتب صاحب القيروان روح بن حاتم بن قبيصة بن الملهب من أجل تأمين حدود الدولتين، وعمد إلى مصاهرة مدرار ابن الياس أحد ملوك سجلماسة، فزوج ابنته "أروى" بمدرار بن اليسع ليضمن حسن الجوار معه، فجنبّته هذه المصاهرة الكثير من الفتن والحروب التي كان يمكن وقوعها بينهما نظرا لقرب حدودهما واختلافهما المذهبي (إباضية ، صفرية)[4] واستمرت سياسة حسن الجوار مع صاحب القيروان في عهد عبد الوهاب وإن كان المؤرخون على خلاف فيما إذا كانت الموادعة حدثت في عهد عبد الرحمن نفسه أو في عهد ابنه عبد الوهاب والراجح أنها قد تجددت في عهد عبد الوهاب بعد وفاة أبيه، وليس مستبعدا أن يكون روح بن حاتم هو من طلب تجديدها فأجابه عبد الوهاب إلى ذلك[5] .

كما كانت للإمام أفلح علاقات حسنة مع جيرانه، حيث كانت له << مع ملوك الأندلس وغيرهم مواصلة وارتباط ومودة يهادونه بالهدايا النفيسة ويهاديهم بمثلها، وله عندهم شهرة ومقام منيع، ينظرونه بعين المهابة >>[6] وكذلك كانت له مودة خاصة مع ملك ملك كوكو، وكان لهذه العلاقة آثار هامة في إزدهار التجارة بين البلدين، فكان أكثر المسافرين لتجارة السودان من ربوع الدولة الرستمية أهل وارجلان، وقبيلة هوارة[7].كما أن الأئمة الرستميين اعتنوا بحفظ الأمن الذي أذاعوه بين الناس، قال الوسياني عن الأمن الأمن بتيهرت << الخوف في كل بلد إلا مثل تاهرت في أيام الأئمة رحمهم الله >>[8].

[1]- الباروني: المصدر السابق، ص 235.
[2]- نفسه، ص 235- 236.
[3]- الباروني، المصدر السابق، ص 146.
[4]- نفسه، ص147.
[5]- نفسه، ص 154.
[6]- نفسه، ص 236.
[7]- نفسه: ص 234.
[8]- الوسياني: المصدر السابق، ج1، ص 497.

وذلك بفضل السياسة الرشيدة التي إتبعها أئمة بني رستم فعبد الرحمن بن رستم أولى عناية بالجانب العسكري منذ بداية دولته، ادراكا منه أن الجند هم قوام الدولة، فقد قال الحكماء قبلا أن << لا سلطان إلا برجال، ولا رجال إلا بمال ...>>[1]. لذلك نجده قد صرف ثلثي الإعانة المالية القادمة من المشرق لدعم الجانب العسكري فجعل << ثلثا في الكراع (الخيول) وثلثا في السلاح >>[2] محققا بذلك الأمن والحماية لدولته الناشئة، والنتيجة أن << خافهم جميع من اتصل به خبرهم، وأمنوا ممن كان يغزوهم من عدوهم ، ورأوا أنهم قادرون على غيرهم ومن كانوا يخافون أن يغزوهم >>[3] . وقد ساعدتهم هذه القوة العسكرية على << إخضاع كل من ناوأهم وحاد عن جادة الإنصاف من أولي الإمارات الخارجة عنهم، فمهدوا لذلك تأمين السبل وتسهيل المواصلات وفتح أبواب التجارة >>[4].

لكن هذه القوة العسكرية التي تحدثت عنها المصادر كانت تتناسب فقط مع تطلعات الدولة الضيقة، كدولة داخلية ليس لها طموحات توسعية على حساب جيرانها، حتى إنها في بعض الأحيان لم تكن قادرة على مواجهة الطامعين فيها أو الخارجين عنها، الا باللجوء للطرق الملتوية البعيدة عن المبادئ الاسلامية. يقول الحريري << إن الرستميين لم يكن لديهم جيش ثابت منظم يواجه هذه الأطماع، الأمر الذي دعاهم إلى اللجوء إلى الأساليب الملتوية كالتجسس، وتقديم الرشاوي والخداع فضلا عن الإغتيال السياسي >>[5]، ومن ذلك ما فعله الإمام عبد الوهاب حين أعيته الحيلة في قمع ثورة خلف بن السمح فعمد إلى << بث العيون والجواسيس للوقيعة بين خلف وأتباعه وأرسل إلى أتباع خلف سرا يمنيهم بالأموال والضياع >>[6]. ولجأ إلى إقطاع الأراضي إلى أهل نفوسة الراحلين من الجبل، وهم الخارجون عنه حين خاف مما يعتريهم من التغيير والتشتيت[7].

كما عمد الإمام أفلح إلى تقديم الرشاوى في سبيل تأمين دولته مما قد يصيبها جرّاء تحالف القبائل المنتشرة حول المدينة، يقول ابن الصغير << وكانت القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت لما اكتسبت الأموال واتخذت العبيد والخيول قد نالها من الكبر ما نال أهل المدينة حتى خاف أفلح أن تجتمع الأيدي عليه، فتزيل ملكه فلما رأى ذلك أرش ما بين كل قبيلة ومجاورها .... حتى تنافرت

[1]- ذكر ابو الحسن علي قول الحكماء في الذهب والفضة فقال: << وبهما يصلح الملك وينتظم السلك، فلا سلطان إلا برجال، ولا رجال إلا بمال، ولا مال إلا برعية، ولا رعية إلا بعدل، ولا عدل إلا بسلطان >>- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السادس، العدد- 1-6، إسبانيا، 1958، ص 19.

[2]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 30.

[3]- نفسه، ص 31.

[4]-الباروني: المصدر نفسه، ص 141.

[5]- محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص 228.

[6]- نفسه، ص 228.

[7]- أبي الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان الوسياني: سير الوسياني، تحقيق عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصانة، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، د.ط، 2009، ج1، ص 351.

النفوس ووقعت الحروب >>[1]، بينما استعمل قوة الشغب للتصدي لمساعي أبو العباس محمد بن الأغلب عندما ابتنى هذا الأخير مدينة بقرب تاهرت، للاضرار بتجارة الرستميين، فخربها الامام أفلح.[2].

لقد كان لسياسة حسن الجوار وحفظ الأمن آثار هامة على الاقتصاد الرستمي بشكل عام، وعلى تحقيق الأمن الاقتصادي بشكل خاص، حيث ساعد انتشار الأمن على التوسع العمراني داخل وخارج تيهرت لأن أهلها لما << أسنوا من أنفسهم قوة دعتهم إلى توسيع نطاق العمران، والتمدد في الأقطار >>[3] وهذا ينعكس إيجابيا على الاقتصاد بفتح أسواق محلية جديدة، وتوسيع دائرة الإنتاج، وتوفير السكنات اللائقة. كما أن انتشار الأمن الاقتصادي كان من ضمن أهم الأسباب في استقطاب أصحاب الأموال الكبيرة من التجار للإقامة بتيهرت واستثمار أموالهم فيها، وهم القادمين من مختلف مناطق بلاد المغرب كالقيروان وكذلك المشرق خاصة منهم أهل الكوفة والبصرة، كما يظهر أنهم كانوا بأعداد كبيرة لدرجة أنه كان لهم مساجد ورحبات خاصة بهم[4] . وقد إهتم الأئمة الرستميون بتأمين الطرق التي تربطهم بالدول الصديقة دعما للعلاقات التجارية، فمثلا مدينة كوكو كانت << الطرق إليها مسلوكة مأمونة بما أبداه أئمة بني رستم من الهمة بمحافظة قوافل التجارة إلى الشرق والغرب والسودان >>[5].

4 : أهم مظاهر الأمن الاقتصادي بالدولة الرستمية:

لقد أفرزت السياسية المالية التي انتهجها الأئمة الرستميين الأوائل جملة من النتائج التي تعتبر من أهم مظاهر الأمن الإقتصادي وهي:

4 . 1: الحد من ظاهرة الفقر: لم ترد معلومات عن ظاهرة الفقر إلا في بداية عهد الإمام الأول عبد الرحمن بن رستم، وهو ما نفهمه من خلال اعتذاره للوفد المشرقي عن قبول الإعانة المالية الثانية بعد أن قبل منهم الاعانة الأولى، حيث قال<< إنا إنما كنا قبلنا منهم في أول بدء أمرهم للحاجة التي كانت بنا إليه، والفاقة التي لزمت عوام إخواننا فالآن إننا مستغنون عن أموال غيرهم >>[6].

كما أن مصادر تاريخ الدولة الرستمية لم تذكر لنا شيئا مهما عن ظاهرة الفقر، ذلك أن نسبة الفقر بها لم تشكل تهديدا لأمنها الاقتصادي وهذا بفضل سياسة الأئمة الرامية إلى تحسين ظروف الفقراء، بداية من عهد الامام عبد الرحمن، الى عهد حفيده أفلح الذي أحدث<< نظاما لإطعام الفقراء في أيام معلومات كانت تعرف بأيام الجفان >>[7] وأيضا ساعد على امتصاص مشكلة الفقر طبيعة المجتمع الإباضي المبني على التضامن والتكافل الاجتماعي نصرة للعقيدة والمذهب الإباضي، يذكر الشماخي أن أبو مرداس مهاصر السدراتي كان إذا << أراد الزيارة لأهل تيهرت أخذ الوصايا من أهل الدعوة من أهل الجبل فيرفعها الى تيهرت

[1]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 56- 57.
[2]- البارواني: المصدر السابق، ص 236.
[3]- نفسه، ص 140.
[4]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 32، أنظر: الشماخي: المصدر السابق، ج1، ص 139- 140.
[5]- البارواني: المصدر نفسه، ص 235.
[6]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص 34.
[7]- بحاز إبراهيم بكير: المرجع السابق، ص 252- 253.

لنفع بيت مال المسلمين ولنفع أرباب الوصايا ولرخص السعر، فإذا اشترى الطعام جمعه جميعا ويؤذن للمساكين فيرفعون ما قدّر لهم >>[1] .

4 . 2 : ارتفاع المستوي المعيشي: إن من أهم مظاهر ارتفاع مستوى المعيشة هو انتقال المجتمع الرستمي من طور البداوة إلى طور الحضارة، والعجيب أن هذا الانتقال حدث في ظرف وجيز للغاية حتى إن الدكتور بحاز قال عن تيهرت أنها << تطورت واتسعت اتساعا فجائيا نكاد لا نصدقه >>[2] .

وهو ما أدهش الوفد القادم من المشرق بعد ثلاث سنوات فقط حاملا الإعانة الثانية، ليتفاجأ بتغير أوضاع تيهرت عما كانت عليه قبل الثلاث سنوات، حيث رأوا أن << هيئتها قد تبدلت ولاح عليها رونق المدنية والملك وعلت وجوه أهلها سيماء الحضارة والرفاهية، وبدت من محياهم آثار النعمة والغنى >>[3] لدرجة أن ارتفاع المستوى المعيشي بها أصبح مصدر إغراء للأجانب كي يستوطنوها كما ذكرنا سابقا، يقول ابن الصغير << فليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد >>[4] ورخص الأسعار[5] . وقد ترتب عن ذلك كله انضمام شريحة واسعة من البدو إلى حياة الحضارة والمدينة[6].

4 . 3 : وفرة السكن وإزدهار العمران: يعتبر السكن من أهم احتياجات الأفراد في سائر الدول والمجتمعات، لذلك فإن ضمان السكن يعتبر من مظاهر الأمن الاقتصادي، والذي يمكن قوله عن أوضاع السكن بالدولة الرستمية لا يختلف عما قلناه من مظاهر أخرى. فمنذ عهد الإمام عبد الرحمن والناس مهتمون ببناء وتشييد السكنات، فقد << ازينت المدينة بقصور مشيدة ودور منظمة وأبنية مبهجة وقباب مرتفعة >>[7] كما أن البناء والتعمير لم يكن مقتصرا على أهل المدينة فقط، إنما هناك الكثير من الغرباء من وفد على تيهرت واستوطنها << وابتنى بين أظهرهم >>[8] ثم تزايدت العمارة بتزايد الثراء الذي أدى بالناس في عهد الإمام أفلح إلى درجة التنافس في البنيان حيث لم يقف الأمر على بناء البيوت إنما قد تعداه إلى أن << ابتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة وأجروا الأنهر، فابتنى أبان وحمويه القصرين المعروفين لهما بأملاق >>[9] وكان قد سكن تيهرت أخلاط من الناس فابتنت كل كل جماعة جهة تعرف بها يقول ابن الصغير عن عهد أفلح << وانتشرت القبائل وعمرت العمائر وكثرت الأموال بأيديهم وكانت العجم قد ابتنت القصور، ونفوسة قد ابتنت العدوة، والجند القادمون من إفريقية قد بنت المدينة العامرة اليوم >>[10]. فلا وجود بالدولة الرستمية لما يسمى عندنا اليوم بأزمة السكن.

---

[1]- الشماخي: المصدر السابق، ج1، ص 154.
[2]- بحاز إبراهيم بكير: المرجع السابق، ص 250.
[3]- الباروني: المصدر السابق، ص 143.
[4]- ابن الصغير: المصدر نفسه، ص 32.
[5]- الشماخي: المصدر السابق، ج1، ص 154.
[6]- بحاز إبراهيم بكير: المرجع نفسه، ص 250.
[7]- الباروني: المصدر السابق، ص 143.
[8]- إبن الصغير: المصدر السابق، ص 32.
[9]- نفسه، ص 53.
[10]- نفسه، ص 53- 54.

4 . 4 : وفرة الأموال وانتشار الثراء: يرجع السبب الرئيس لوفرة الأموال بالدولة الرستمية للنشاط التجاري الذي حقق الثراء للبلاد كلها أفرادا وجماعات خاصة التجارة مع بلاد السودان (تجارة الذهب)، حتى أن مدنا بأكملها اغتنت بفضل هذه التجارة، فقد تحولت مدن كثيرة مثل << غدامس ووارجلان وودان وزويلة من مجرد قرى مغمورة على حافة الصحراء إلى منافذ وثغور داخلية آهلة بالحركة والنشاط بفضل تجارة بني رستم مع بلاد السودان >>[1]، وقد عم الثراء الكثير من القبائل مثل قبيلة مزاتة التي ذكرها الإمام عبد الوهاب في قوله << إنما قام هذا الدين بسيوف نفوسة وأموال مزاتة >>[2] ويذكر الباروني أن مدينة وارجلان فيها << قبائل مياسير وتجار أغنياء >>[3] كما يذكر أنه لم يكن في الدولة الرستمية أكثر أموالا من قبيلة هوارة لتجارتها مع بلاد السودان[4]. كما دخلت الأموال إلى تيهرت عن طريق الأجانب من أصحاب الأموال وكبار التجار الذين استوطنوها رغبة في الأمن ورخاء العيش يقول الشماخي: << وكانت تيهرت لما اشتهر عدل عبد الرحمن انتقل إليها أهل الأموال والتجار من مصر وإفريقية لخوفهم على أموالهم من أئمة الجور، ومن هناك دخلتها الفرق ونفقت فيها السلع مع كونها كثيرة الخصب فعظمت بها الأموال >>[5]، حتى عم الثراء أهل المدينة والبادية سواء بسواء وبلغ حد الخطورة في عهد الإمام أفلح يقول ابن الصغير << وكثرت الأموال حتى أطغت أهل الحواضر والبوادي >>[6] وكاد الثراء داخل الدولة الرستمية أن يتحول من نعمة إلى نقمة . فقد أصبح يشكل تهديدا للدولة نفسها حيث << كانت القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت لما اكتسبت الأموال واتخذت العبيد والخيول قد نالها من الكبر ما نال أهل المدينة حتى خاف أفلح أن تجتمع الأيدي عليه >>[7]، فتقضي على دولته.

ويمكن القول ، أن أبرز مظاهر الأمن الاقتصادي قد تجسدت في عهد أفلح، وأن بذور السياسة المالية التي اتبعها والده وجده عبد الرحمن قد أينعت وأثمرت في أيام دولته التي يجمع المؤرخون على أنها من أزهى فترات الدولة الرستمية.

5. خاتمة:

وحصاد ما تقدم يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

– لقد طبق الأئمة الرستميين الأوائل سياسة مالية إسلامية أشبه ما تكون بسياسة الخلفاء الراشدين .

– يرجع الفضل في تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة الرستمية خلال فترة الدراسة – بالدرجة الأولى – إلى طبيعة سياستها المالية.

– كانت أهم إستراتجية في السياسة المالية للرستميين وأكثرها إسهاما في تحقيق الأمن الاقتصادي هي إستراتجية الاكتفاء بالضرائب الشرعية وتفعيل دور الزكاة في الحياة الاقتصادية.

---

[1]– محمود إسماعيل عبد الرزاق: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1985، ص 289.

[2]– الشماخي: المصدر نفسه، ج1، ص 228.

[3]– الباروني: المصدر السابق، ص 235.

[4]– نفسه، ص 236.

[5]– الشماخي: المصدر نفسه، ج1، ص 139– 140.

[6]– ابن الصغير: المصدر السابق، ص 56.

[7]– نفسه، ص 57.

– لم تذكر المصادر أرقاما دقيقة فيما يخص إيرادات ونفقات الدولة كأداتين رئيسيتين في السياسة المالية، ولم تذكر أرقاما تتيح لنا تقييم الوضع الاقتصادي بشكل دقيق ولكنها أوردت معطيات مهمة في شكل تقارير واضحة عن مصادر الإيرادات وأوجه النفقات مع أهم المظاهر التي تعبّر عن الأمن الاقتصادي من خلال المعلومات التي تصف لنا وفرة المنتجات وتنوعها، ورخص الأسعار، وانتشار الأمن وازدهار التجارة، انتعاش الفلاحة بكثرة المستغلات وإحياء الموات، ضمان السكن لجميع رعايا الدولة الأصليين والوافدين من خلال التوسع العمراني داخل وخارج المدينة والتنافس في البنيان، وكذلك انتقال المجتمع من طور البداوة إلى طور الحضارة وغيرها من المظاهر.

كما لاحظنا أنه وبالإضافة إلى دور السياسة المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي كانت هناك عوامل أخرى ساعدت الرستميين في النهوض بالاقتصاد منها:

– الموقع الاستراتيجي لمدينة تيهرت، الذي ربطها بعدة مسالك تجارية خاصة مع بلدان الجنوب. وإزدهار تجارة الذهب مع بلاد السودان.

– طبيعة المجتمع الرستمي المبني على مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي ساعد على الحد من ظاهرة الفقر.

– تأثير الانتماء المذهبي في الحياة الإقتصادية ومن أمثلة ذلك: إرسال إباضية المشرق إعانة مالية لاباضية المغرب الأوسط. وإرسال إباضية جبل نفوسة أموال الخراج إلى تيهرت بحكم التبعية المذهبية وكذلك إعانات مالية تحت مسمّى " الوصايا".

وختاما يمكننا القول أن الأمن الاقتصادي لأي دولة في أي عصر مرهون بالدرجة الأولى بطبيعة سياستها المالية، كما أن السياسة المالية للدولة تتأثر بتوجهاتها المذهبية و الايديولوجية.

وأخيرا، تعتبر السياسة المالية الإسلامية من أنجح الأدوات الإقتصادية التي تحقق للدولة أمنها الاقتصادي، وتعد تجربة الدولة الرستمية خلال فترة إزدهارها (160– 240هـ) نموذجا من نماذج السياسة المالية في الإسلام ، ذات التأثير الايجابي في تحقيق الأمن الاقتصادي.

6. قائمة المصادر والمراجع:

– الباروني، سليمان باشا: الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، مراجعة محمد علي الصليبي، ط1، دار الحكمة، لندن، 2005.

– الوسياني، أبي الربيع سليمان بن عبد السلام بن حسان: سير الوسياني، تحقيق عمر بن لقمان حمو سليمان بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، 2009.

– أبي زكرياء، يحي بن أبي بكر: سيرة الأئمة وأخبارهم، تحقيق وتعليق إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1997.

– أبو الحسن، علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السادس، العدد 1– 6، إسبانيا، 1958.

– الطرطوشي، أبي بكر محمد بن الوليد الفهري: سراج الملوك.

– اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح: كتاب البلدان، تحقيق محمد أمين ضّناوي، د.ط،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

– الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط1، مكتبة دار قتيبة، الكويت، 1989.

- مجهول: كتاب المعلقات في أخبار وروايات أهل الدعوة، تحقيق الحاج سليمان بن إبراهيم بابزيز الوارجلاني، ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، 2009.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة: لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، د.ط، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، د .ت.
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، تحقيق حمزة فتح الله، د.ط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2001.
- الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد: كتاب السير، تحقيق أحمد بن سعود السيابي، د.ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1987، ج1.
- ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون، وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.
- الغزالي، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد: التبر المسبوك في نصيحة الملوك، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988.
- بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية 160- 296هـ/ 777- 909م دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، ط2، نشر جمعية التراث، القرارة، 1993.
- بلعربي خالد: التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ضمن كتاب النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين 160- 962هـ/ 777- 1554م، إشراف فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2014.
- جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9- 10م)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،د.ت.
- الحريري محمد عيسى: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160- 296هـ) ط3، دار القلم، الكويت، 1987.
- الكبيسي عبد الواحد حميد، صبري بردان الحياني: الإرشاد والتوجيه التربوي ، دراسات وبحوث، ط1، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، 2012.
- العوضي رفعت: من التراث الاقتصادي للمسلين، مطبعة رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.
- عمارة محمد: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية،ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993.
- قطب إبراهيم محمد: النظم المالية في الإسلام، ط 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
- عبد الرزاق محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985.
- شعيب محمد مصطفى: الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 4، أفريل، 2016.